

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الوطني العماني (ش.م.ع.ع)

تقرير عن القوائم المالية

لقد راجعنا القوائم المالية للبنك الوطني العماني ش.م.ع.ع ("البنك")، الواردة على الصفحات من ٢ إلى ٦٠، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص عن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

تقع على الإدارة مسؤولية الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة بموجب قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤، وتعديلاته. وقواعد وإرشادات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ.

مسئولية مراجعي الحسابات

مسئوليتنا هي إبداء الرأي على هذه القوائم المالية بناءً على المراجعة التي نقوم بها. لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية الملائمة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة بهدف التوصل إلى درجة مقبولة من القناعة عما إذا كانت القوائم المالية تخلو من الأخطاء الجوهرية.

تتضمن أعمال المراجعة القيام بإجراءات بغرض الحصول على أدلة مراجعة عن المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية. تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا بما في ذلك تقييم لمخاطر التحريف الجوهرية بالقوائم المالية سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ. عند القيام بتقييم لهذه المخاطر، نأخذ في الاعتبار ضوابط الرقابة الداخلية الملائمة لقيام البنك بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وذلك بغرض تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في سياق هذه الظروف، وليس بغرض إبداء الرأي عن مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للبنك. كما تتضمن المراجعة أيضاً تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي وضعتها إدارة البنك، بالإضافة إلى تقييم للعرض الكلي للقوائم المالية.

وفي اعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأي المراجعة الذي نقوم بإبدائه.

الرأي

وفي رأينا أن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك الوطني العماني ش.م.ع.ع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وعن أدائه المالي وتدفعاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا أن القوائم المالية للبنك الوطني العماني ش.م.ع.ع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، من كافة النواحي الجوهرية، تتماشى مع:

- متطلبات الإفصاح الملائمة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال؛ و
- قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤، وتعديلاته.

بول كالاجهان

٢٥ يناير ٢٠١٦

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى المساهمين في
مزن للصيرفة الإسلامية - نافذة البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع.

تقرير حول القوائم المالية

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لمزن للصيرفة الإسلامية - نافذة البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع ("النافذة") الواردة على الصفحات من ٣ إلى ٣٣ وتشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الخيرات للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسئولية الإدارة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والعمل وفق قواعد الشريعة والمبادئ التي يحددها مجلس الرقابة الشرعية بالنافذة، كما أنها مسؤولة عن ضوابط الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ.

مسئولية مراجعي الحسابات

مسئوليتنا هي إبداء الرأي على هذه القوائم المالية بناءً على المراجعة التي نقوم بها طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وهي معايير تشترط أن نلتزم بقواعد السلوك المهني ذات الصلة وأن نقوم بتخطيط وأداء أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية تخلو من أخطاء جوهرية.

تتضمن أعمال المراجعة القيام بإجراءات بغرض الحصول على أدلة مراجعة عن المبالغ والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وهي إجراءات يتم اختيارها اعتماداً على تقدير مراجع الحسابات وتشمل تقييم مخاطر المخالفات الجوهرية بالقوائم المالية سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يقوم مراجع الحسابات بدراسة ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد النافذة للقوائم المالية وعرضها بشكل عادل بهدف تصميم إجراءات مراجعة ملائمة لظروف النافذة وليس بهدف إبداء رأياً حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية بالنافذة. كما تشمل المراجعة أيضاً تقييماً لمدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي وضعتها إدارة النافذة بالإضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وفي اعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

برأينا أن القوائم المالية للنافذة تمثل بصورة عادلة ومن كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي للنافذة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية بذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وطبقاً لقواعد الشريعة والمبادئ التي يحددها مجلس الرقابة الشرعية بالنافذة.



بول كالاجهان

٢٥ يناير ٢٠١٦